تسعير الإجارة المنتهية بالتمليك

دراسة لحالة مصرفي الشام وسورية الإسلاميين

أ.د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس الجامعة الاسكندينافية
www.kantakji.com , www.e-su.no

عقد الإجارة المنتهية بالتمليك هو عقد أصله إجارة تشغيلية أضيف له وعد بالتمليك من المؤجر فصارت إجارة منتهية بالتمليك، فتحول بذلك إلى عقد تمويلي لأن المستأجر تموّل من المؤجر وتملّك أصلا كبيراً بسداد قيمته على دفعات متعددة.

إن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك Lease-to-buy قد عرفها التمويل التقليدي سابقاً (عالجها المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧) لكن التمويل الإسلامي صحح عقدها (بالمعيارين الشرعي رقم ٩ والمحاسبي رقم ٨) بغية تحقيق العدل بين أطراف عملية الإجارة، ومن ذلك:

١. أنه يجب تحديد طريقة تمليك العين للمستأجر (كما سيتم ذكرها لاحقاً) بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة. وفي حالات إصدار وعد بالهبة أو وعد بالبيع أو عقد هبة معلق بمستندات مستقلة لا يجوز أن يذكر أنها جزء لا يتجزأ من عقد الإجارة المنتهية بالتمليك.

٢. أن الوعد بالتمليك مُلزِم لمن صدر منه، ويجب أن يقتصر الوعد الملزم على طرف واحد، أما الطرف الآخر فيكون مخيراً.

٣. لا يجوز التمليك بإبرام عقد البيع مضافاً إلى المستقبل مع إبرام عقد الإجارة.

٤. إذا هلكت العين المؤجرة أو تعذر استمرار عقد الإجارة إلى نهاية مدته من دون تسبب من المستأجر في الحالتين، فإنه يرجع إلى أُجرة المثل، ويرد المؤجر إلى المستأجر الفرق بين أجرة المثل والأجرة المحددة في العقد إذا كانت أكثر من أجرة المثل؛ وذلك دفعاً

للضرر عن المستأجر الذي رضي بزيادة الأجرة عن أجرة المثل في مقابلة الوعد له بالتمليك في نهاية مدة الإجارة.

وتنتهي الملكية بأربعة صور هي:

١. عقد إيجار مع الوعد بهبة العين عند الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية على أن تكون الهبة **بعقد منفصل**.
٢. عقد إيجار مع وعد ببيع العين المستأجرة مقابل مبلغ رمزي أو حقيقي يدفعه المستأجر في نهاية المدة بعد سداد جميع الأقساط الإيجارية المتفق عليها.
٣. عقد إيجار مع وعد ببيع العين المستأجرة بمجرد سداد جميع الأقساط الإيجارية المستحقة المتفق عليها.
٤. عقد إيجار تدريجي بحيث يتم بنهاية كل فترة شراء المستأجر لجزء من المأجور واستئجاره للجزء الباقي وهكذا حتى يتم شراء كامل المأجور.

أما مراحل الإجارة المنتهية بالتمليك فهي:

١. شراء المؤجر للأصل ولو بناء على رغبة المستأجر وتملكه ودفع ثمنه واستلامه.
٢. إبرام عقد الإجارة مع المستأجر ووعده له بتمليكه العين عند توفيته لجميع أقساط الإجارة.
٣. تمليك العين للمستأجر بانتهاء مدة الإجارة ووفاء المستأجر لجميع الأقساط المستحقة يتنازل المؤجر عن ملكيته للعين لفائدة المستأجر.

وتتلخص الضوابط الشرعية للإيجار المنتهي بالتملك بالآتي:

١. أن تكون السلعة المتفق على إجارتها أو بيعها مملوكة للمؤجر أو للبائع وقت التعاقد.
٢. أن تكون مقبوضة ويكون قبضها بالتخلية بين المؤجر والمستأجر بحيث يتمكن من الانتفاع بها والتصرف فيها.
٣. أن تكون الإجارة فعلية، وليست ساترة للبيع.
٤. أن يكون ضمان العين المؤجَرة على المالك لا على المستأجر.

٥. يجب أن تطبق على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أحكام الإجارة طوال مدة الإجارة، وأحكام البيع عند تملك العين.
٦. أن تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر طوال مدة الإجارة.

مثال

بفرض أن أصلاً قيمته ١٠٠,٠٠٠ ليرة نرغب بتأجيره تمليكياً لثلاثة سنوات، فكم يكون القسط الشهري في حالة الهبة وفي حالة البيع الرمزي؟ مع العلم أن مصاريف الشراء ٢٥,٠٠٠ ليرة، والتأمين ١٠,٠٠٠ ليرة، وبفرض أن المؤجر سيحقق عائدا قدره ٢٠% من قيمة الأصل.

البيان	المبلغ
قيمة الأصول المؤجرة	١٠٠,٠٠٠
يضاف تكاليف الشراء	٢٥,٠٠٠
يضاف التأمين على المؤجر	١٠,٠٠٠
يضاف هامش ربح ٢٠%	٢٠,٠٠٠
مجموع التكاليف	١٥٥,٠٠٠
القسط الشهري = ١٥٥,٠٠٠ ÷ ٣٦ شهر	٤,٣٠٥
- فإذا كانت القيمة التأجيرية الشهرية ٤,٣٠٥ فيكون الأصل في نهاية الفترة هبة. - وإذا كانت القيمة التأجيرية الشهرية ٤,٠٠٠ مثلا فيباع الأصل في نهاية الفترة بسعر رمزي = ٣٠٥ × ٣٦ شهر = ١٠,٩٨٠	

إن تسعير الإجارة المنتهية بالتمليك يتألف من تكلفة وربح، أما الربح فيتشكّل من قسمين:

+ ربح الاستثمار بالأصول طالما هي قيد الإجارة.
+ ربح المتاجرة بالأصول

سنتناول فيما يلي حالتي الإجارة المنتهية بالتمليك الصادرتين مؤخراً عن مصرفي الشام وسورية الإسلاميين رغم شح المعلومات باستثناء إجابة المصرفين عن حالة تمويل بمبلغ محدد ومعرفة نتائجها.

لذلك سنفترض وجود حالة تمويل عقار قيمته ١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك.

أولا: حالة مصرف الشام الإسلامي:

تمتد فترة التمويل ١٥ سنة، وتبلغ الدفعة الأولى ٣٠% من قيمة التمويل وهي تعادل بحسب المصرف إيجار فترة محددة. ويأخذ المصرف ١٠% من مبلغ التمويل المتبقي ويخضعها إلى زيادة محددة (استطعنا الوصول إليها رياضياً) حيث أن قسط الإجارة الشهري يبلغ ١٢,٨٣٥ ليرة، كما يظهر بالجدول التالي، الجدول (١):

السنة	المبلغ المحسوب	الدفعة % السنوية	الدفعة السنوية دون زيادة	قسط شهري	قسط سنوي	القيمة الإيجارية المحسوبة
	450,000	30%				5%
1	1,050,000	10%	105,000	12,835	450,000	52,500
2	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
3	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
4	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
5	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
6	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
7	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
8	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
9	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
10	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
11	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
12	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
13	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
14	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
15	1,050,000	10%	105,000	12,835	154,014	52,500
		150%	1,575,000		2,606,196	735,000

الجدول (١) نموذج الإجارة المنتهي بالتمليك حسب مصرف الشام الإسلامي

يلاحظ أن هناك زيادة قدرها ٥٠% ما يعادل خمسة سنوات إضافية أدت لزيادة في أساس القيمة المحسوبة والبالغة ١,٠٥٠,٠٠٠ ليرة قد أصبحت ١,٥٧٥,٠٠٠ ليرة ثم أضيف لها نسبة ربح محددة. وبلغت الزيادة المطلقة ١,١٠٦,١٩٦ ليرة ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٧٣,٧٥%، وبتقسيمها على فترة التمويل البالغة ١٥ سنة تكون الزيادة الوسطية ٤,٩٢% سنوياً.

ولتحليل ما سبق على أساس الفرص البديلة فقد أضفنا عموداً جديداً لمقابلة إيجار العقار بأسعار السوق والتي تحتسب عادة بنسبة ٥% من قيمة العقار. وعليه يمكننا تحليل مبلغ الزيادة أعلاه كما يلي، الجدول (٢):

نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	ملاحظات
٤٩,٠٠%	٧٣٥,٠٠٠	إيجار محسوب ناجم عن استثمار العقار خلال فترة التمويل
٢٤,٧٥%	٣٧١,١٩٦	ربح مضاف ناجم عن المتاجرة بالعقار
٧٣,٧٥%	١,١٠٦,١٩٦	الإجمالي

الجدول (٢) تحليل زيادة الحالة الأول لمصرف الشام الإسلامي

وبفرض أن الإجارة احتسبت على مبلغ التمويل المتبقي حيث أن المؤجر سيسدد قيمة جزء من العقار (وهذا يقابل الصورة الرابعة من صور انتهاء الملكية)، فإن الجدول (١) يمكن تصويره كالآتي، الجدول (٣):

السنة	المبلغ المحسوب	الدفعة السنوية دون زيادة	قسط شهري	قسط سنوي	القيمة الإيجارية المحسوبة	قسط سنوي مع الإجارة
15	30%	70%			5%	
0	450,000	1,050,000				
1	1,050,000	70,000	8,556	450,000	52,500	502,500
2	980,000	70,000	8,556	102,676	49,000	151,676
3	910,000	70,000	8,556	102,676	45,500	148,176
4	840,000	70,000	8,556	102,676	42,000	144,676
5	770,000	70,000	8,556	102,676	38,500	141,176
6	700,000	70,000	8,556	102,676	35,000	137,676
7	630,000	70,000	8,556	102,676	31,500	134,176
8	560,000	70,000	8,556	102,676	28,000	130,676
9	490,000	70,000	8,556	102,676	24,500	127,176
10	420,000	70,000	8,556	102,676	21,000	123,676
11	350,000	70,000	8,556	102,676	17,500	120,176
12	280,000	70,000	8,556	102,676	14,000	116,676
13	210,000	70,000	8,556	102,676	10,500	113,176
14	140,000	70,000	8,556	102,676	7,000	109,676
15	70,000	70,000	8,556	102,676	3,500	106,176
	8,850,000	1,050,000		1,887,464	416,500	2,307,464

الجدول (٢) نموذج الإجارة المنتهي بالتمليك حسب مصرف الشام الإسلامي على أساس القيمة الباقية

تصبح الزيادة المطلقة ٨٠٧,٤٦٤ ليرة ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٥٣,٨٣%، وبتقسيمها على فترة التمويل البالغة ١٥ سنة تكون الزيادة الوسطية ٣,٥٩% سنويا. وبتحليل مبلغ الزيادة الجديدة تكون النتائج كما يلي، الجدول (٤):

نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	ملاحظات
٢٧,٧٧%	٤١٦,٥٠٠	إيجار محسوب ناجم عن استثمار العقار خلال فترة التمويل
٢٦,٠٦%	٣٩٠,٩٦٤	ربح مضاف ناجم عن المتاجرة بالعقار
٥٣,٨٣%	٨٠٧,٤٦٤	الإجمالي

الجدول (٤) تحليل زيادة الحالة الثانية لمصرف الشام الإسلامي

والواضح من الجدولين ٢و٤ أن مصرف الشام الإسلامي قد انتهج في تسعيره سياسة تحقيق ربح قدره ٢٥% (تقريباً) على الأصل المباع، وتحقيق استثمار بإيجار نفس الأصل بنسبة قدرها ٥% من القيمة الأصلية أدت لربح مقداره ٤٩% بطريقة الحساب الأولى و٢٧.٧٧% بطريقة الحساب المفترضة على أساس القيمة المتبقية.

ثانيا: حالة مصرف سورية الإسلامي:

تمتد فترة التمويل ١٥ سنة، وتبلغ الدفعة الأولى ٢٥% من قيمة التمويل تعادل بحسب المصرف إيجار فترة محددة. ويضيف المصرف نسبة على مبلغ التمويل المتبقي (استطعنا الوصول إليها رياضياً)، كما يظهر بالجدول التالي، الجدول (٥):

السنة	المبلغ المحسوب	الدفعة % السنوية	الدفعة السنوية دون زيادة	قسط شهري	قسط سنوي	القيمة الإيجارية المحسوبة
15	375,000	25%			375,000	5%
1	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
2	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
3	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
4	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
5	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
6	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
7	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
8	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
9	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
10	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
11	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
12	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
13	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
14	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
15	1,125,000		75,000	11,406	136,875	56,250
			1,125,000		2,428,125	787,500

الجدول (٥) نموذج الإجارة المنتهي بالتمليك حسب مصرف سورية الإسلامي

تبلغ الزيادة المطلقة ٩٢٨,١٢٥ ليرة ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٦١,٨٨%، وبتقسيمها على فترة التمويل البالغة ١٥ سنة تكون الزيادة الوسطية ٤,١٣% سنوياً.

ولتحليل ما سبق على أساس الفرص البديلة فقد أضفنا عموداً جديداً لمقابلة إيجار العقار بأسعار السوق والتي تحتسب عادة بنسبة ٥% من قيمة العقار. وعليه يمكننا تحليل مبلغ الزيادة أعلاه كما يلي، الجدول (٦):

نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	ملاحظات
٥٢,٥٠%	٧٨٧,٥٠٠	إيجار محسوب ناجم عن استثمار العقار خلال فترة التمويل
٩,٣٨%	١٤٠,٦٢٥	ربح مضاف ناجم عن المتاجرة بالعقار
٦١,٨٨%	٩٢٨,١٢٥	الإجمالي

الجدول (٦) تحليل زيادة الحالة الأولى لمصرف سورية الإسلامي

ولو فرضنا أن الإجارة احتسبت على مبلغ التمويل المتبقي لأن المؤجر يسدد قيمة جزء من العقار (وهذه تقابل الصورة الرابعة من صور انتهاء الملكية)، فإن الجدول (٥) يمكن تصويره كما يلي، الجدول (٧):

السنة	المبلغ المحسوب	الدفعة السنوية دون زيادة	قسط شهري	قسط سنوي	القيمة الإيجارية المحسوبة	قسط سنوي مع الإجارة
15	25%	75%			5%	
0	375,000	1,125,000				
1	1,125,000	75,000	9,168	375,000	56,250	431,250
2	1,050,000	75,000	9,168	110,010	52,500	162,510
3	975,000	75,000	9,168	110,010	48,750	158,760
4	900,000	75,000	9,168	110,010	45,000	155,010
5	825,000	75,000	9,168	110,010	41,250	151,260
6	750,000	75,000	9,168	110,010	37,500	147,510
7	675,000	75,000	9,168	110,010	33,750	143,760
8	600,000	75,000	9,168	110,010	30,000	140,010
9	525,000	75,000	9,168	110,010	26,250	136,260
10	450,000	75,000	9,168	110,010	22,500	132,510
11	375,000	75,000	9,168	110,010	18,750	128,760
12	300,000	75,000	9,168	110,010	15,000	125,010
13	225,000	75,000	9,168	110,010	11,250	121,260
14	150,000	75,000	9,168	110,010	7,500	117,510
15	75,000	75,000	9,168	110,010	3,750	113,760
	9,375,000	1,125,000		1,915,140	446,250	2,365,140

الجدول (٧) نموذج الإجارة المنتهي بالتمليك حسب مصرف سورية الإسلامي على أساس القيمة الباقية

تصبح الزيادة المطلقة ٨٦٥,١٤٠ ليرة ما يعادل نسبة زيادة قدرها ٥٧,٦٨%، وبتقسيمها على فترة التمويل البالغة ١٥ سنة تكون الزيادة الوسطية ٣,٨٥% سنوياً. وبتحليل مبلغ الزيادة الجديدة تكون النتائج كما يلي، الجدول (٨):

نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	ملاحظات
٢٩,٧٥%	٤٤٦,٢٥٠	إيجار محسوب ناجم عن استثمار العقار خلال فترة التمويل
٢٧,٩٣%	٤١٨,٨٩٠	ربح مضاف ناجم عن المتاجرة بالعقار
٥٧,٦٨%	٨٦٥,١٤٠	الإجمالي

الجدول (٨) تحليل زيادة الحالة الثانية لمصرف سورية الإسلامي

والواضح من الجدولين ٦و٨ أن منهجية مصرف سورية الإسلامي التسعيرية سياسة غير محددة ففي الحالة الأولى حقق ربحاً من بيع الأصل قدرها ٩,٣٨% مقابل ٢٧,٩٣% في الثانية، وحقق استثماراً بإيجاره للأصل بنسبة قدرها ٥% من القيمة الأصلية أدت لربح قدره ٥٢,٥٠% بطريقة الحساب الأولى ٢٩,٧٥% بطريقة الحساب المفترضة على أساس القيمة المتبقية.

الخلاصة..

بمقارنة تسعير الإجارة المنتهية بالتمليك وتكلفة التمويل بين المصرفين يمكننا استنتاج ما يلي:

أولا - التسعير:

يمكن كتابة معادلة التسعير **من وجهة نظر المؤجر** كما يلي:

السعر $_{\text{الإجارة المنتهية بالتمليك}}$ = التكلفة + (ربح المتاجرة بالأصول + ربح استثمار الأصول)

وبناء عليه فإن تسعير مصرف الشام الإسلامي أعلى من تسعير مصرف سورية الإسلامي سواء اختلفت الدفعة الأولى أم كانت نفسها وفقا للحسابات التالية:

السعر $_{\text{مصرف الشام الإسلامي}}$ = ١,٠٥٠,٠٠٠ + ٧٣٥,٠٠٠ + ٣٧١,١٩٦ = ٢,٦٠٦,١٩٦ ل.س

= ١٠٠,٠٠% + ٤٩,٠٠% + ٢٤,٧٥% = ١٧٣,٧٥%

وإذا افترضنا توحيد الدفعة الأولى بين المصرفين بحيث تكون ٢٥% لكليهما، فستكون نتائج مصرف الشام الإسلامي كالآتي، الجدول (٩):

نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	ملاحظات
%٥٢,٥٠	٧٨٧,٥٠٠	إيجار محسوب ناجم عن استثمار العقار خلال فترة التمويل
%٢٦,٥١	٣٩٧,٧١٠	ربح مضاف ناجم عن المتاجرة بالعقار
%٧٩,٠١	١,١١٨٥,٢١٠	الإجمالي

الجدول (٩) تحليل زيادة مصرف الشام الإسلامي بعد افتراض توحيد الدفعة الأولى

فتكون معادلة السعر كالتالي:

السعر مصرف الشام الإسلامي = ١,١٢٥,٠٠٠ + ٧٨٧,٥٠٠ + ٣٩٧,٧١٠ = ٢,٦٨٥,٢١٠ ل.س

= %١٠٠,٠٠ + %٥٢,٥٠ + %٢٦,٥١ = %١٧٩,٠١

السعر مصرف سورية الإسلامي = ١,٠٥٠,٠٠٠ + ٧٨٧,٥٠٠ + ١٤٠,٦٢٥ = ٢,٤٢٨,١٢٥ ل.س

= %١٠٠,٠٠ + %٥٢,٥٠ + %٩,٣٨ = %١٦١,٨٨

ثانيا - تكلفة التمويل:

إن وسطي تكلفة التمويل بحسب وجهة نظر (المستأجر المتمول) لمصرف سورية الإسلامي هي أقل من وسطي تكلفة التمويل لمصرف الشام الإسلامي حيث بلغت وسطي تكلفة التمويل في مصرف سورية الإسلامي %٤,١٣ بينما بلغت في مصرف الشام الإسلامي %٤,٩٢ و بلغت %٥,٢٧ بعد توحيد الدفعة الأولى.

وتعتبر هذه التكلفة لكلا المصرفين تكلفة معقولة ومناسبة للقطاعين التجاري والشخصي على حد سواء.

وبناء على نتائج التسعير السابقة، فإن المؤجر (المصرف) لا يستطيع تحمل الضرائب المالية المفروضة على عقود الإيجار (التي تبلغ %٥ من قيمة الإيجار التجاري - حالة سورية)، وليس أمامه من حلّ سوى نقل هذا العبء إلى المستأجر. لذلك فإن تكلفة التمويل ستصبح بحدود %١٠ مما يجعلها مرتفعة جداً وغير عادلة وعلى المستأجر أن يتنبه إلى هذه القضية. وهذا دليل على أن الضرائب تسيء للحياة الاقتصادية لذلك كانت غير جائزة في الاقتصاد الإسلامي (للمزيد راجع كتابي: سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، الصادر عن دار شعاع للنشر).

من جهة أخرى فإن كلا المصرفين قد اختار صورة نقل الملكية الأولى (طريقة الهبة بنهاية العقد بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط).

لذلك فإن المستأجر سيُسدد أمواله منتظراً امتلاك أصل محدد، وهذه الأموال الموزعة على أقساط تشمل جزءاً يقابل الإجارة التشغيلية وجزءاً آخر يقابل ثمن الأصل المباع. وعليه فإن توقف المستأجر عن سداد الإيجار لأي سبب سيجعله عُرضة لضياع كل ما دفعه وكذلك الأصل موضوع العقد.

وكمفارقة فقد أعاد المعيار الشرعي للمستأجر فرق الإيجار المحسوب الذي يمثل مقابل الثمن في حالة هلاك المأجور لأسباب خارجة عن إرادة المستأجر لتعذر الانتفاع به. فحصر التعويض بهلاك المأجور لأسباب لا تمت بصلة بالمستأجر (الفقرة ٨/٨ من المعيار الشرعي الخاص بالإجارة المنتهية بالتمليك رقم ٨) مما يفوت على المستأجر انتفاعه بالمأجور. بينما ضاعت حقوق المستأجر فيما لو توقف عن سداد الأقساط لأسباب تخصه، وهذا مؤداه غرر غير يسير لجهة المستأجر.

إن معادلة حساب قسط الإجارة المنتهية بالتمليك **من وجهة نظر المستأجر** يمكن كتابتها كما يلي:

قسط الإجارة المنتهية بالتمليك= (جزء مسترد من ثمن الأصل + جزء من ربح بيع الأصل) + بدل الإيجار

الغرر الذي يصيب المستأجر

لذلك لو اختار المصرفان الصورة الرابعة لنقل الملكية (أي الإجارة المنتهية بالتمليك بشكل تدريجي) بحيث يتملك المستأجر قسماً من الأصل المستأجر في كل فترة زمنية أو عند رغبته بالتوقف النهائي، لخلا العقد من الغرر تماماً، وهذا ما نميل إليه بحسب النتائج السابقة.

ولو استحق المصرف إيجاره على أساس الحصة المتبقية الممولة من طرفه لأصبح العقد أكثر عدلاً، وهذا ما تهدف له شريعة الإسلام. يقول عزّ وجلّ: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** [المائدة: ٨].

هذا والله أعلم

----- Hama 20 / 07 / 2009 -----

